بحوث في اللغة العربية وآدابها: نصف سنوية لقسم اللغة العربية وآدابها بجامعة إصفهان
العدد ٤ (ربيع وصيف ١٤٣٢هـ. ق/ ١٣٩٠ هـ. ش)، ص ٧ـ١٥

الحروف الجارّة عند جمهور النحاة وعند العلامة البهبهاني[١]

سيدمحمدرضا ابن‌الرسول❖
حبيب عسكري❖❖

الملخص

العلامة البهبهاني، سيدعلي بن محمد الموسوي (١٣٠٣ـ١٣٩٥هـ)، من كبار العلماء المعاصرين الإماميّين في الفقه والأصول والبلاغة. وفي كثير من آرائه قد تأثر بالعلامة الشيخ هادي الطهراني بشكل غير مباشر وبواسطة تلاميذه مثل آية الله سيدمحسن الكوه‌كمرئي. إن للعلامة آراء بديعة وآثاراً قيّمة وثمينة في العلوم المذكورة قد نفت الآراء السائدة للمحافل العلمية. والالتفات إلى آرائه ينتهي إلى التغييرات الأساسية في هذه العلوم.

هذه المقالة قد سعت أن تبحث عن منظاره في الحروف الجارة، ووجهة نظر الجمهور من النحاة إليها.

يعتقد العلامة بأن الوضع في الحروف آليّ، وفي الاسم والفعل كالمرآة، وليس بإزاء الحروف معانٍ فيهما حتى تدل الحروف عليها، بل الحروف أوجدت فيهما خصوصيات الاستعمال وأنحائه؛ كما نشاهد هذا المعنى في الهيئات الاشتقاقية والتركيبية. وللحروف وما نزلت منزلة الحروف من الهيئات المذكورة دور هامّ في الجمل والكلام؛ بحيث ليس الكلام دونها بكلام. وهذا خلاف رأي الجمهور من النحويين الذين يعتقدون بأن الوضع في الاسم والفعل والحرف على نسق واحد؛ أي كالمرآة، ولكنّ المعنى في الاسم والفعل على نحو الاستقلال، وفي الحرف غير مستقل، وليس للحرف شرف عليهما.

ويعتقد بأن الالتزام بتقدير فعل أو بمعناه لحروف الجر التزام بلا دليل، وأيضاً يعتقد بأن الحروف الجارة إذا تعلقت بفعل، تعلقت بالمعنى الحرفيّ المستفاد من هيئة الفعل، ولا تتعلق بالمعنى الاسميّ المستفاد من مادة الفعل. ويعتقد أن الحرف لم يجئ بمعنى حرف آخر.

المفردات الرئيسية: الحرف، الحروف الجارة، الوضع، البهبهاني، الاشتقاق.

المقدمة

تقابُل النظرات سبب تنوير الموضوعات والمضامين وخلق الأفكار الحديثة، وتشجيع أهل العلم على ملازمة المُرونة الفكرية والمعرفة بصاحبها. وأقل فائدته تنوير هذه النظرات وإصلاحها؛ لأنّ الأشياء تُعرف بأضدادها، وحيث يكون هؤلاء الأشخاص من

١ـ تاريخ التسلم: ١٣٨٩/١١/١٩هـ. ش (٢٠١١/٢/٨م)؛ تاريخ القبول: ١٣٩٠/٧/١٢هـ. ش (٢٠١١/١٠/٤م).

❖ أستاذ مساعد في قسم اللغة العربية وآدابها بجامعة إصفهان.
❖❖ ماجستير في اللغة العربية وآدابها

Archive of SID
www.SID.ir

العلماء العاملين الذين يُمدحون في القرآن والسنة، يجب علينا أن نجعلهم في حياتهم وسلوكهم العلمي والعملي أُسوة لنا؛ ومن هؤلاء العلماء العلامة البهبهاني قدس سره.

بحثنا في هذه الوجيزة عن الاختلاف بين الجمهور من النحاة وبين العلامة البهبهاني في حروف الجر. قبل البدء في البحث، لابد لنا من النظر في موضوعين: أحدهما في ترجمة العلامة بنظرة خاطفة، وثانيهما في معاني الحروف بصورة كلية ودورها في الجمل والعبارات.

أما الأول: فالعلامة سيدعلي بن محمد بن علي الموسوي البهبهاني يصل نسبه إلى الإمام موسى الكاظم عليه السلام. ولد في سنة ١٣٠٣ أو ١٣٠٤ من الهجرة بالبهبهان، وتوفي في سنة ١٣٩٥ من الهجرة بالأهواز. ومن أساتذته المولى محمدكاظم بن المولى محمدحسين الطوسي الخراساني الملقب بـ«الآخوند الخراساني» صاحب *الكفاية في الأصول*، وسيدمحسن الحسيني الكوه‌كمرئي، وهو من أعاظم تلامذة الشيخ هادي الطهراني، وسيدمحمدكاظم بن عبدالعظيم الحسني الطباطبائي اليزدي صاحب *العروةالوثقى* (دواني ١٣٧٦هـ. ش؛ المهدوي ١٣٩٥هـ).كان العلامة من أجلّة الفقهاء والأصوليين والمتكلمين والأدباء المعاصرين، وله مؤلفات ثمينة؛ منها:

١ـ *الاشتقاق*، المسمّى بـ "*كشف الأستار عن وجه الأسرار المودعة في الرواية الشريفة المسندة إلى باب مدينة العلم المنقولة عن أبي الأسود الدئلي*"؛

٢ـ *أساس النحو في علم النحو*؛

٣ـ *مقالات حول مباحث الألفاظ في أصول الفقه*؛

٤ـ *الفوائد العلّيّة للقواعد الكلّيّة*؛

٥ـ *مصباح الهداية في إثبات الولاية* (دواني ١٣٧٦ هـ. ش؛ المهدوي ١٣٩٥هـ).

أما الثاني: فنقول: إن حدّ الحروف ومعانيها ودورها عند الجمهور على ما يلي:

ـ «**الحرف ما دلّ على معنى في غيره**» (الجرجاني، د. ت، ص ٣٨؛ الغلاييني، د. ت، ص ٩؛ الرضي، د. ت، ص ٣١٩).

ـ «**الحرف كلمة تدلّ على معنى غير مستقل بالمفهومية**» (المدني، ١٤٣١هـ، ص ٧٥).

ـ «**الكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل**» (سيبويه، ١٤٠٤هـ، ص ٩).

ـ «**ومراده ـ أي: مراد المصنف وهو ابن هشام ـ بالحروف ما كان معناها في غيرها**» (الدسوقي، د. ت، ص ٨).

ـ «**لأنها ـ أي: الكلمة ـ إمّا أن تدل على معنى في نفسها أو لا، الثاني الحرف؛ نقله الرضي عن ابن الحاجب**» (الرضي، د. ت، ص ٧).

ـ «**كلمة لا تدل على معنى في نفسها، بل تحتاج إلى انضمام كلمة أخرى إليها**» (ملا جامي، ١٣٦٢هـ. ش، ص ٩).

ـ «**كلمة لا تدل على معنى في نفسها، وإنما تدل على معنى في غيرها ـ بعد وضعها في جملة ـ دلالة خالية من الزمن**» (حسن، ١٤٢٢هـ، ص ٦٣).

ـ «**إنما سمّي هذا القسم حرفاً؛ لأن الحرف في اللغة الطرف، وهو في طرف؛ أي: في جانب مقابل للاسم والفعل، حيث يقعان عمدة في الكلام، وهو لايقع عمدة فيه كما ستعرف**» (ملا جامي، ١٣٦٢هـ. ش، ص ٨).

ـ «**عطف الناظم (ابن مالك) الحرف بثمّ (كلامنا لفظ مفيد كاستقم، واسم وفعل ثمّ حرف الكلم) إشعاراً بتراخي رتبته عما قبله؛ لكونها فضلة دونهما**» (السيوطي، د. ت، ص ٦).

نستنتج من ملاحظة هذه الآراء:

Archive of SID

١ـ أنّ الجمهور يعتقدون بأن للحرف معنى ؛ أي بإزائه معنى، لكن لا في نفسه، بل في غيره ؛ أي: في الاسم والفعل. بعبارة أخرى، إن وضع الحرف ـ كأخويه ـ وضعٌ كالمرآة أو المرآتيّ (وفقاً لما جرى على ألسن الأصوليين)، وينعكس فيه المعنى كما ينعكس في الاسم والفعل. فالكلمات بأقسامها الثلاثة تعكس المعنى والمفهوم وينبئ عنهما، وهي في هذا المجال سواء، لكن المعنى في الحرف غير مستقل، ولا يصلح لأن يُحكم عليه وبه ؛ فهو من جنس النِّسب والروابط التي لا تستقل بنفسها. هذا، والأمر يختلف في أخويه ؛ حيث المعنى في الاسم والحرف مستقل ؛ ولهذا يصلح أن يحكم عليهما وبهما.

ببيان آخر، فإن الحرف عاكس معنى غير مستقل، وكاشف ومنبئ عنه، وليس وضعه بآليّ ؛ بحيث يوجِد المعنى، ويُحدِث خصوصيات الاستعمال وكيفياته في الاسم والفعل. وعلى رأيهم تشبه الحروف إشاراتِ المرور التي ينعكس فيها المعاني للخبير عليها، وليست كالأدوات التي توجِد معنًى ؛ نحو أدوات النجار مثل المنشار الذي يوجِد الأشكال للخشب.

٢ـ أنّ دور الحروف في الجمل والكلام أقلّ من الاسم والفعل ؛ فإن الحرف يصح أن يكون جزءاً من الكلام، ولكن لم يصح أن يكون ركناً. وفي الحقيقة يحتاج الحرف إلى الاسم والفعل في دلالته على معناه، بخلاف الأخيرين ؛ فإنهما مستقلان بأنفسهما.

٣ـ أنّ المعنى الحاصل من الحرف حاصل في المسمّى والمعنوَن، لا في الاسم والعنوان.

إيضاح: تستعمل الأسماء لبيان المعاني المستقلة، والحروف لبيان المعاني غير المستقلة ؛ أي: تستعمل الحروف لبيان المعاني المتوفرة في الأسماء والكشف عنها. وهذا المفهوم مستفاد من كلمات النحاة، كما نراه عند تعريفهم لحد الحرف ؛ حيث يقولون : «الحرف ما دلّ على معنًى في غيره»، ولا يقولون ما دل على معنى في لفظ غيره. ومن جهة أخرى، فإن كلمة «دلّ» في اللغة والاصطلاح تصل في النهاية إلى العلم والكشف، وهما من المعاني لا من خصوصية في اللفظ. ولهم عبارات أخرى تدل على ما ذكرتُه ؛ مثل ما جاء في *الحدائق* (المدني، ١٤٣١هـ، ص ٧٥).

٤ـ لابدّ لحروف الجر من متعلَّق من الفعل أو بمعناه. فيُفهم من كلمات أكثرهم أن الحروف الجارة توصل الفعل أو معناه إلى ما يليها من الاسم، وإنما هذا الإيصال إيصال الحدث المستفاد من المادة التي تكون معنى اسمياً ؛ مثل إيصال الدخول إلى الدار في العبارة «دخلت في الدار».

حدّ الحروف ومعانيها ودورها عند العلامة البهبهاني

يقول العلامة البهبهاني (ب ١٣٨١هـ. ش): «**الحرف ما أوجد معنًى في غيره**» (ص ٣). وهو أخذ هذا التعريف من الرواية المشهورة المنقولة عن المولى علي عليه السلام بعينه ؛ فتقول الرواية: «الاسم ما أنبأ عن المسمّى، والفعل ما أنبأ عن حركة المسمّى، والحرف ما أوجد معنى في غيره». وهو يعتقد بأنّ ما ذكره علي عليه السلام أقرب الحدود إلى حقائق المحدودات ـ أي: الاسم والفعل والحرف ـ ، وأوفاها وأتمّها، وسائر ما ذكره أهل الصناعة بين قاصر وفاسد حتى في الحدود التي قَرُب من هذا الحد وفيه أقلّ التصرف ؛ مثل ما نقله شارح *الصمدية* ـ سيدعليخان المدني ـ في شرحه عن بعضهم مقتبساً من الحديث الشريف، في وجه حصر الكلمة في الثلاثة من أنها ـ أي الكلمة ـ تابعة للمعاني، وهي، أي المعاني، ثلاثة: ذات، وحدث عن ذات، وواسطة بينهما. فكذا الكلمات (المدني، ١٤٣١هـ، ص٥٨) ؛ فإنّه وإن كان أتمّ من سائر الحدود، إلا أنه بسبب تغيير «المسمى» إلى «الذات»، و«حركة المسمى» إلى «حدث عن ذات»، و«معنى في غيره» إلى «واسطة بينهما» صار قاصراً لأدلة ؛ منها: الاسم في هذه الصورة لا يدل على أسماء المعاني وعلى العدم والعرَض ؛ لأنها ليست بذات وعين، وفي خصوص الحرف، تكون الواسطة مدلول المعنى الحرفي ـ وهو واسطة بين الذات والحدث

Archive of SID

www.SID.ir

ـ ، ولكن المعنى الحرفي إنّما هو المعنى الحادث بالحرف في لفظ آخر من أشكال استعمال اللفظ وأنحائه وكيفية تركيب اللفظ ؛ مثلاً ، لفظ محمد يستعمل بشكل الفاعل أو المفعول أو... بين الألفاظ والكلمات ، ومدلول هذه المعاني أن محمداً في الواقع والخارج فاعل أو مفعول أو... فهو الواسطة بين اللفظين لا المفهومين ، وما نقله شارح *الصمدية* ، مدلول المعنى الحرفي ، وهو من المفاهيم لا الألفاظ (البهبهاني ، ب ١٣٨١هـ. ش ، ص ١٩ و ٢٠).

عند ما نطالع كتابيه *الاشتقاق وأساس النحو* ، تبدو لنا هذه النقاط :

١ـ ليس بإزاء الحروف معنى ، بل الحروف آلة وأداة لإيجاد المعنى في الاسم والفعل ؛ أي : ليس للحروف كشف ؛ أي : كشفٌ عن شيء ودلالة عليه ، بل آلة لإيجاد خصوصية من خصوصيات الاستعمال ؛ ولذا سمّي آلة وأداة مثل المنشار لحدوث النشر. وتصوُّر بعض بأنّ تسميته بالآلة باعتبار أنّه آلة إحضار المعنى وإخطاره بالبال ولا باعتبار نفس المعنى ، خطأ ؛ لانّ هذا المعنى موجود في الاسم والفعل أيضاً (السابق) ؛ فالجميع آلة وأداة .

٢ـ المقصود من المعنى خصوصيات الاستعمال وكيفياته بعد استعمالهما ـ الاسم والفعل ـ في المعاني الموضوعة لهما. فإسناد كلمة الدار إلى زيد مثلاً على وجه الظرفية صفة حادثة في الكلمتين قائمة بهما (زيد ـ الدار) ، ولابدّ لها ـ الصفة ـ من آلة توجدها وأداة تحدثها ، وهي كلمة «في». فتقول عند ذلك : «زيد في الدار». فلا يصّح أن تقول : «زيد الظرفية الدار» ؛ لأنّ الأسماء لا توجد معنى في الألفاظ ، وإنما تنبئ عن المسميات والمفاهيم المستقلة ؛ فلا يعقل أن تُعيّن الأسماء وجه الاستعمال وتتمّ أنحاءه ، بل هو دور الحرف وما بمنزلة الحرف ؛ أي : الهيئات التركيبية والاشتقاقية (البهبهاني ، آ١٣٨٥هـ ، ص ٤٥).

٣ـ يرجع عدم الاستقلال في الحرف بأنّ الحرف وجه من وجوه استعمال لفظ آخر ؛ فهو غير مستقل ، وأن الاسم مستعمل في المعنى الاسمي بنفسه ، وليس وجه من وجوه استعمال لفظ آخر ؛ فهو مستقل.(المصدر نفسه ، ص ٤٨ ـ٥٠)

٤ـ هذه الخصوصيات المذكورة للحروف توجد بواسطتها في لفظ غيره ، لا في معنى غيره بمعنى المسميات والمفاهيم.

إيضاح : إن كلمة «معنى» اسم مكان من العناية ؛ أو مخفف «معنيّ» ـ اسم مفعول ـ .أو المصدر بمعنى اسم مفعول. وعلى أيّ حال ، ينطبق على النِّسب والروابط التي لا تستقل بنفسها ؛ لأنّ القصد والعناية لا يتعلق إلاّ بالنسب ، حتى إذا يأتي اللفظ بصورة مفردة ودون التركيب ؛ مثلاً عندما يلفظ شخص بلفظ زيد فقط ، لا نقدر أن نقول له مقصود دلالي من هذا الكلام ، إلا أن نقدّر نسبة ؛ مثل النسبة الندائية ، والنسب والروابط على ثلاثة أقسام : لفظية وذهنية وخارجية. وما يوجد باللفظ إنما هي النسبة اللفظية التي وجه من وجوه استعمال اللفظ وتابعة له (للاستعمال) في الوجود ؛ لأنّ النِسَب في الخارج والذهن ثابتة فيهما مع قطع النظر عن اللفظ ؛ فالموجَد باللفظ هي المعاني المعتَورة على الألفاظ من الفاعلية والمفعولية والإلصاق والظرفية و....لا على المفاهيم ـ مثلاً إيجاد الظرفية في لفظ الدار حتى يحكى عن الظرفية الخارجية ـ وكما أنّ اللفظ قنطرة للإنباء عن مفهومه وإحضاره في الذهن ، فكذا النسبة اللفظية التي هي صفة من صفات اللفظ قنطرة للإنباء عن النسبة الذهنية. والذهنية قد تُنظر أصالة كما في الإفتاء والشهادة ، وقد تنظر قنطرة للإنباء عن النسبة الخارجية ـ كما هو الغالب ـ . بعبارة أخرى : إن الحرف في الحقيقة واسطة بين اللفظين لا المفهومين ، ودور الحرف إيجاد المعنى ؛ أي : الإسناد لا الإنباء ، خلافاً للاسم والفعل ، وإيجاد المعنى في القضية اللفظية يعني القضية اللفظية لا بدّ لها من آلة وأداة توجِد النسبة اللفظية. وحيث إنّ النسبة اللفظية كالذهنية والخارجية على أشكال مختلفة ، فلا بدّ لها من آلات متعددة تتكفّل كلّ منها لكلّ من أنحاء النسبة وأنواعها ؛ ولولا الحروف أو ما تلحق بها ، لم يصلح أمر القضية اللفظية.

Archive of SID

www.SID.ir

وكانت الألفاظ كالأسماء المعدودة العارية عن الدلالة والإفادة (كما نشاهد في عبارة: فلس فرس كتف عضد حبر...) ؛ لأن استعمالها في هذه الحالة لا يفيد العلم، بل يوجب إخطار المفاهيم في الذهن فقط ؛ والاستفادة منها تتوقف على تعيين الاستعمال ؛ مثلاً بنحو الفاعلية أو الظرفية و... وهذه الأنحاء توجِد الحروف وما يلحق بها. فلو لم تكن الحروف وما يلحق بها، لم توجد الكلام والجمل ؛ والكلام حينئذٍ ناقص، وفي الحقيقة ليست للاسم والفعل إفادة في هذه الحالة. وكما تعرفون، فإنّ الأصل في الكلام الإفادة، وإنما الإفادة تحصل بالمعنى الحرفي الذي توجِده الحروف وما يلحق بها ؛ لأنها محل العناية والقصد. وهذا سر اختصاص إيجاد المعنى بواسطة الحروف في كلام مولانا علي عليه السلام (البهبهاني، آ ١٣٨٥هـ، ص ٢٣ـ٢٥ ؛ ب ١٣٨١هـ، ١٧ـ٢٠).

استخرج العلامة من الحد المذكور في الرواية الشريفة نقاطاً أخرى ؛ منها:

١ـ الوضع والاستعمال المصطلحين عند الجمهور لا يتطرّق في الحروف ؛ لأنّ الوضع ـ وهو تخصيص شيء بشيء بحيث متى أُطلق أو أُحِسّ الشيء الأول فُهم منه الشيء الثاني ـ يختص بالوضع المرآتي، وأما الاستعمال ـ أي ذكر اللفظ وإرادة المعنى منه ـ فهو فرع الوضع المرآتي (البهبهاني، ب ١٣٨١هـ. ش، ص ١٥٦ و ١٥٧).

٢ـ عدم التطرق وتوارد الحقيقة والمجاز في الحروف ؛ لأنهما فرع الاستعمال، والاستعمال متفرع على الوضع المرآتي. وهذا هو القول المشهور بينهم: «لا مجاز في الحروف إلّا بتبع مدخولها» (البهبهاني، ب ١٣٨١هـ. ش، ص ١٥٦ و ١٥٨).

أما فيما يخص حروف الجر، فالالتزام بتقدير فعل أو ما في معناه لحروف الجر التزام بلا دليل ؛ لأن حرف الجر كما توصل الفعل أو ما بمعناه إلى ما يليه، توصل الاسم الجامد إلى ما يليه أيضاً ؛ كقولك: «زيد في الدار»، و«المال لزيد»، و«به داء»، و«زيد على السطح» وغيرها، والقولُ بأنّ المعنى لا يتمّ بدون المتعلق ـ لأنّ الظرف ظرف لأمر من أمور زيد من قيامه أو سكونه أو حصوله أو غير ذلك، فلا بدّ من تقديره ليتمّ البيان ـ خاطئ ؛ لأنّ الحلول في الظرف لا يختص بالعرَض، بل يجوز للجوهر أيضاً، وفي بعض الأحوال يختص بالعين ؛ كقولك: «المال لزيد». فهنا لا يجوز أن يتعلق إلاّ بنفس المال. وإن أريد بالمقدر العامُّ ؛ أي: الكون التامّ، فهو خُلفٌ للفرض ؛ لأنه فعل خاص، وحينئذٍ في نحو: «زيد في الدار» يلزم من الإخبار عن تقييد وجوده الأصيل بالدار أن لا يكون موجوداً في غيرها. وبعبارة أخرى: وجوده محقَّق وموجود في الدار، ومعدوم في غيرها، ولكن من المعلوم أن تحقّق وجوده ليس مقيداً بالدار.

وإن أريد به الكونُ الناقص، فحينئذٍ معناه الربط، وهو عين الربط الحرفيّ الثابت بالحرف الجارّ، ولا يكون أمراً زائداً عليه حتى يصلح لتعلق الحرف به. وهذا معنى ما قيل: إن الفعل الناقص لا يدل على الحدث.

وفي المواطن التي متعلَّق الحروف هو الفعل، يكون الإيصال في الحقيقة إيصال حدوث الحدث إلى ما يليها. على سبيل المثال، في العبارة: «دخلت في الدار» حدوث الدخول. وبعبارة أخرى، الإسناد الموجود في كلمة «دخلت» ـ أي: إسناد الدخول بذات ما ـ يوصل إلى الدار باستعانة «في»، لا الدخول فقط (البهبهاني، آ ١٣٨٥هـ، ص ١٣٠ـ١٣٥ ؛ ب ١٣٨١هـ. ش، ص ١٤٨ و١٤٩).

إيضاح: يعتقد العلامة أن الفعل يشتمل على الحدث، وهو مفهوم ومعنى اسمي تدل عليه مادة الفعل. وأيضاً يشتمل على الإسناد الحدوثي، وهو مفهوم ومعنى حرفي تدل عليه هيئة الفعل ؛ مثلاً «دخلت» يشتمل على الحدث وهو الدخول، وعلى الإسناد الحدوثي وهو حدوث الدخول بذاتٍ ما. ففي المواطن التي تتعلق الحروف بالفعل وتوصِله إلى ما يليها، يكون هذا الإيصال إيصالَ حدوث الحدث والإسناد الحدوثي إلى ما يليها. وفي هذا المثال يوصَل حدوث الدخول باستعانة «في» إلى الدار، وليس

Archive of SID

www.SID.ir

المقصود إيصال الدخول إلى الدار، كما يعتقد الجمهور. وببيان آخر، يعتقد العلامة أن الحروف الجارّة إذا تعلقت بفعلٍ، تعلقت بالمعنى الحرفي المستفاد من هيئة الفعل، لا بالمعنى الاسمي المستفاد من مادة الفعل.

الحروف الجارّة

قال ابن الحاجب:

حروف الجر ما وضع للإفضاء بفعل أو معناه إلى ما يليه. ومعنى الإفضاء: الوصول، ولمّا عُدّى بالباء، صار معناه الإيصال. والمراد بإيصال الفعل إلى الاسم تعديته إليه حتى يكون المجرور مفعولاً به لذلك الفعل؛ فيكون منصوب المحل. والمراد من معنى الفعل كل شيء استُنبط منه معنى الفعل؛ كاسمي الفاعل والمفعول وغير ذلك.

(الرضي، د.ت، ص ٣١٩؛ ملاجامي ١٣٦٢هـ. ش، ص ٣٨٦).

وجاء في شرح الجامي:

قال بعضهم سمّيت هذه الحروف حروفَ الإضافة أيضاً؛ لأنها تضيف الفعل أو معناه إلى ما يليها، وحروف الجر؛ لأنها تجرّ معاني الأفعال إلى ما يليها، أو لأنّ أثر الحرف فيما يليه الجرُّ. والعلامة يستفيد من هذه الكلمات ويقول: فإن كلامهما ـ ابن الحاجب والرضي ـ صريح في أنها (الحروف) موضوعة لإيجاد الربط وإحداثه على حسب وضع الآلات للآثار المقصودة منها.

(البهبهاني، ب ١٣٨١هـ. ش، ص١٤٠ و١٤١).

عدّ أهل الصناعة معاني كثيرة لحروف الجرّ. فابن هشام عدّ في *مغني اللبيب* في الباب الأول لـ«الباء» أربعة عشر معنى، منها: الإلصاق، والتعدية، والاستعانة، والسببية، والمصاحبة؛ ولـ«في» عشرة معان؛ منها: الاستعلاء، والمصاحبة، والتعليل، وما يعادل الباء؛ ولـ«على» تسعة معان، ولـ«لام» اثنين وعشرين معنى وهكذا، على اختلافٍ في بعض؛ مثلاً يعدّ بعضهم لـ«لام» ثلاثين معنى، وهكذا في بعض الحروف.

والعلامة ينقسم الحروف الجارة الى القسمين:

١ـ ما توجِد مطلق الربط، وهي حرف الباء؛ فإنها لمجرد الربط؛

٢ـ ما توجِد ربطاً خاصاً؛ كالظرفية والاستعلاء وغيرهما. وهذا التقسيم يستفاد من خصوصيات المواطن ـ مواطن الاستعمال ـ. أما الباء: يتّسع فيها ما لا يتسع في غيرها من الحروف؛ لأنها لمجرد الربط دون خصوصية في الربط. فيصح الإتيان بها مع تحقق ربطٍ ما، من دون أن يكون مقصوراً على ربط خاص. فالباء توجِد مطلق الربط، وهذا المعنى يقبل أنواع الربط وموافق معها؛ ولذا تقوم مقام سائر الحروف، حيث أريد مطلق الارتباط. أما الإلصاق، فهو ليس أحد معانيه، بل هو معنى ملازم له؛ لأن الغرض منه الإيصال والربط بأيّ نحو كان، لا الإلصاق الحسّيّ فقط. واستشهد العلامة لتأييد رأيه بقول سيبويه ويقول: «**ولذا اقتصر عليه سيبويه ولم يذكر للباء معنى سواه، بل صرّح بحصره فيه حيث قال: "هي للإلصاق والاختلاط"**» (البهبهاني، ب١٣٨١هـ. ش، ص١٤١).

يعتقد العلامة:

١ـ خصوصيات الموارد لا تنحصر فيما ذكروه، فحصرها في أربعة عشر للباء لا وجه له، فضلاً عن جعلها معاني للباء؛

٢ـ الموارد التي توهموا أنها معان للباء، إنما هي أنحاء الإلصاق المستفاد من الموارد؛

٣ـ الخصوصيات المذكورة لا تكون متقابلة، بحيث تمتنع اجتماعها في محل واحد. فاختلافهم في مثل باء البسملة لا وجه له؛ لأنه لا مانع من استفادتهم معاً من المورد.

Archive of SID

www.SID.ir

إيضاح: الباء للربط والإلصاق فقط، وهكذا الأمر في باء بسملة. فاختلافهم في باء بسملة ــ أ هي للاستعانة أم المصاحبة ــ غير صحيح؛ لأنهما من خصوصيات مواطن الاستعمال، ولا تفيد نفس الباء الاستعانة والمصاحبة، بل تفيد مطلق الربط والإيصال. ويمكن أن تجتمع الخصوصيات في موارد شتى أكثر من خصوصية واحدة، وفي هذا الموطن لا إشكال من استفادتهما معاً.

٤ـ إنكار إفادة التبعيض عن بعض وإثباته عن بعض آخر في ﴿**وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ**﴾ (المائدة ٥: ٦)، و﴿**عَيْناً يَشْرَبُ بِها عِبادُ اللهِ**﴾ (الإنسان ٧٦: ٦)، و... في غير محله؛ لأنه إن أريد التبعيض مع قطع النظر عن خصوصية المورد والمقام، فإنكاره صحيح؛ وإن أريد إنكار التبعيض حتى بمعونة المورد والمقام، فلا وجه له؛ لأن الفعل إذا كان المتعدي بنفسه، واقتضى استيعاب المفعول ــ نحو: «غسلت وجهي أو بدني ومسحت رأسي» ــ، فحينئذٍ إدخال الباء على المفعول يصرف الكلام عن الاستيعاب، ويفيد مجرد الإيصال. وهذا يعني أن مجرد الإيصال كافٍ في الصدق.

ورواية زرارة عن الصادق عليه السلام ناظرة إلى هذا المعنى. جاء في *وسائل الشيعة* (ج ١، «أبواب الوضوء»، ص ٢٩١). عن زرارة أنه قال: «**قلت لأبي جعفر عليه السلام: ألا تخبرني من أين علمت وقلت: إن المسح ببعض الرأس وبعض الرجلين؟ فضحك فقال: يا زرارة! قاله رسول الله ونزل به الكتاب من الله... فعرفنا حين قال: ﴿برؤوسكم﴾ (المائدة ٥: ٦)، أن المسح ببعض الرأس لمكان الباء**».

إيضاح: جاء في القرآن الكريم: ﴿**فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرافِقِ وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ**﴾ (المائدة ٥: ٦). ففعل «مسح» متعد بنفسه، ولا يحتاج إلى الباء، والكلام مقتضٍ للاستيعاب؛ أي: مسح الرأس كاملاً، ومجيء الباء يصرف الكلام من استيعابه إلى كفاية إيصال الماسح إلى الممسوح، فكفى المسحُ ببعض الرأس؛ وعدم مجيء الباء في «غسل» يُبقي الكلامَ على استيعابه بالنسبة إلى الوجه.

أما سائر الحروف، فكلٌّ منها لا توجب إلا سنخاً واحداً من الربط؛ لأنها علامات لكيفية استعمال الاسم وآلاتٌ محدِثة للمعاني المعتَورة عليه، ولا يُتصور الاشتراك والتجوز في الآلة والعلامة.

ويرفض العلّامة مجيء الحرف بمعنى الحرف الآخر بأدلة؛ منها: إذ لو صحّ ما ذكروه، لزم أن يطّرد ذلك، ويصحّ قولك: «في زيد دَين أو صلوة أو حج؛ أي: عليه»، و«مررت في زيد»؛ أي: به»، و«كتبت في قلم؛ أي: به»، و«ركبت عن الفرس؛ أي: عليه»، و«الماء على الكوز؛ أي: فيه»، وهكذا... (البهبهاني، ب ١٣٨١هـ.ش، ص ١٤٥).

وأجاب عن بعض الموارد المشهورة؛ على سبيل المثال، قال حول «في» بمعنى «على» في الآية الشريفة: ﴿**وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ**﴾ (طه ٢٠: ٧١): أنّ جذوع النخل كما يكون مستعلًى عليه للمصلوب، يكون ظرفاً له ولو تنزيلاً؛ أي: جُعلت الجذوعُ منزلةَ الظرف، ومصداقاً له، وإن ليست من الأسماء المعدودة للظرف، وفي التنزيل توسيع في المصداق لا المفهوم والمعنى (المصدر نفسه).

وأجاب عن "في" بمعنى المصاحبة في الآية الكريمة: ﴿**فَخَرَجَ عَلى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ**﴾ (القصص ٢٨: ٧٩) بأنّ الزينة كما تكون مصاحبة للشخص، تكون ظرفاً له ولو توسعاً؛ أي: جُعلت الزينة ظرفاً، للتوسّع في المعنى والمفهوم. وبعبارة أخرى، توسّعَ معنى الظرف بحيث يشمل الزينةَ في هذه الآية؛ كما يقال في المنصوب بنزع الخافض: المنصوب على التوسع. وليس في التنزيل والتوسع مجاز (السابق).

Archive of SID

www.SID.ir

وفي الجملة يعتقد العلامة أن اجتماعَ خصوصيات مختلفة باعتبارات متعددة في موطن واحد ممكنٌ، وفي هذه الحالة يصحّ التعبير عن كل منها بالحرف التى هي علامة لها، واختلاف التعبير لا يدلّ على مجيء الحرف بمعنى الحرف الآخر، بل يدلّ على اختلاف المعاني المعتَورة والخصوصيات الطارئة عليه. وردّ أيضاً اتفاق أهل الصناعة على وضع «من» لابتداء الغاية، و«إلى» لانتهائها، بثلاثة أدلّة:

١ـ إذ قد يطلق كل من «من» و«إلى» في ما لا يُتصور فيه الابتداء والانتهاء. كقولك في مقام تحديد ملك زيد مثلاً: إنّه من هنا إلى هيهنا؛

٢ـ إذ قد يطلقان فيما لا يتصور فيه الابتداء والانتهاء، لكنّ المقصود منها مجرد التحديد. كقولك: اِكنِس البيتَ ورشِّحه بالماء من هذا المكان إلى هنا ـ مثلاً من الباب إلى آخر الغرفة ـ ، والغرض مجرد التحديد.

٣ـ إذ قد يطلقان بالعكس في العرف والعادة؛ كقول الطبيب للمريض: إغسل من أصابع رجليك إلى ركبتيك بالماء البارد مثلاً؛ فإنّ مقتضى العرف والعادة فيه الشروع من الرّكبة إلى الأصابع، وخلافه نكس وقلب في العرف.

لهذا يرى العلامة أنّ مفاد «من» عدم السبق لمدخولها وضعاً، ومفاد «إلى» عدم التجاوز عن مدخولها وضعاً، وابتداء الغاية وانتهاؤها بدليل الانصراف؛ لأنّ عدم السبق يميل طبعاً إلى الابتداء، وعدم التجاوز يميل إلى الانتهاء؛ ولهذا يستفاد من «سرت من البصرة إلى الكوفة» مبدئيّة البصرة وانتهائية الكوفة. وهذا جارٍ في آية الوضوء كذلك. فإنهما ـ «من» و«إلى» ـ مجردان للتحديد، بل كون المرفق مبدئاً للغسل بمقتضى العرف والعادة، ولا حاجة إلى بعض التوجيهات مثل ما قيل: إن إلى بمعنى مع أو إلى للانتهاء للمغسول لا الغسل وهكذا. فكلمتا «إلى» و«من» تتكفلان بخصوصية استعمال مدخولهما على الوجه المذكور، وسائر المعاني المذكورة لهما خصوصيات مستفادة من الموارد لا تنافي المعنيين؛ مثلاً يستفاد التعليل من التعبير بـ«من» إذا أسند الفعل بكلمة تناسب كونَها علة للفعل؛ نحو: ﴿**مِمّا خَطيئاتِهِمْ أُغْرِقوا فَأُدْخِلوا ناراً**﴾ (نوح ٧١: ٢٥)، كما أنه لو عبّر في مثل الموطن بدل «من» بـ«الباء» التي هي لمجرد الإلصاق، لاستفيد منه العلّيّة أيضاً. فمبدئيةُ الخطيئة للغرق وإدخالِ النار، وعدمُ سبقهما لها ثابتة في الموطن، مع خصوصية زائدة وهي التعليل؛ لا أنّه لمجرد التعليل دون لحاظ المعنى الأصلي. وكذا التبعيض في «أخذت من الدراهم». والوجه فيه أن تركيب الفعل مع المفعول في مثله لـمّا كان ظاهراً في الاستيعاب والعموم، فالإتيان بـ«من» الدالة على عدم السبق لمدخولها يوجب الصرف عن الاستيعاب، وصدق النسبة مع عدمه؛ فالتبعيض مجامَع مع معناه الأصلي، وهكذا (البهبهاني، ب١٣٨١هـ. ش، ص ١٤٤ـ١٤٩).

النتيجة

يبدو لنا أن العلامة قد أصاب بالواقع بالأدلة التالية:

١ـ عدم توافق أهل الصناعة على إحصاء معان للحروف الجارة، واختلافهم في هذا الإحصاء، وهذا واضح؛ لأن المعاني كثيرة لكثرة خصوصيات المواطن؛

٢ـ عدم استعمال حرف مكانَ حرف آخر في جميع المواطن دليل على أن خصوصية الموطن عاملة لاستعمال الحرف فيه؛

٣ـ اختلاف الأدباء والمفسرين في تعيين المعنى الخاص للحرف في كثير من العبارات ـ مثل باء البسملة ـ، وعدم إمكان إبطال قولهم؛ أي: إمكان صحة كل الأقوال من زوايا وجهات مختلفة دليل آخر على أن كل شخص منهم نظر إلى خصوصية من الخصوصيات من مواطن الاستعمال؛

Archive of SID

www.SID.ir

٤ـ إمكان صحة وجود المعنى الأصلي في كل المواطن التي يُذكر المعنى الآخر لها ؛ كما شاهدنا في معاني «الباء».

المصادر والمراجع

أ. العربية :

۞ القرآن الكريم

١ـ البهبهاني، سيدعلي بن محمد. (آ ١٣٨٥هـ). ***أساس النحو***. طهران: مكتبة الصدوق.

٢ـ ـــــــــــــ. (ب ١٣٨١هـ. ش). ***الاشتقاق*** المسمّى بـ***كشف الأستار عن وجه الأسرار المودعة في الرواية الشريفة المسندة إلى باب مدينة العلم المنقولة عن أبي الأسود الدئلى***. طهران: مركز نشر الكتاب.

٣ـ الجرجاني، علي بن محمد. (د. ت). ***كتاب التعريفات***. طهران: انتشارات ناصر خسرو.

٤ـ الحرّ العاملي، محمد بن حسين. (١٤١٤هـ/١٣٧٢هـ. ش). ***تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة***. تحقيق مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث. (ط ١). (ج ١). قم: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث.

٥ـ حسن، عباس. (١٤٢٢هـ). ***النحو الوافي***. (ط ٦). (ج ١). طهران: ناصر خسرو.

٦ـ الدُّسوقي، الشيخ مصطفى محمد. (د. ت). ***حاشية الدسوقي على كتاب مغني اللبيب***. إصفهان: مكتبة الشفيعي.

٧ـ الرضي الأسترآبادي، محمد بن الحسن. (د. ت). ***شرح الكافية في النحو***. (ج ٢). طهران: ناصر خسرو.

٨ـ سيبويه، عمرو بن عثمان. (١٤٠٤هـ). ***كتاب سيبويه***. قم: نشر أدب الحوزة.

٩ـ السيوطي، عبدالرحمن بن أبي‌بكر. (د. ت). ***البهجة المرضيّة في شرح الألفية***. طهران: وفا.

١٠ـ الغلاييني، مصطفى. (د. ت). ***جامع الدروس العربية***. قم: انتشارات ناصر خسرو.

١١ـ المدني، علي‌خان بن أحمد. (١٤٣١هـ). ***الحدائق الندية في شرح الفوائد الصمدية***. قم: منشورات ذوي القربى.

١٢ـ ملا جامي، عبد الرحمن. (١٣٦٢هـ. ش). ***ملا جامي في النحو***. طهران: وفا.

ب. الفارسية :

١٣ـ دواني، علي. (١٣٧٦هـ. ش). ***شرح حال، آثار و افكار آية الله بهبهانى***. تهران: مكتبة صدر.

١٤ـ مهدوي، مصلح الدين. (١٣٩٥هـ). ***ارمغان اصفهان در شرح علامه بهبهان***. اصفهان، انتشارات عماد زاده.

Archive of SID

www.SID.ir